الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/ISAR/33/Add.5
24 July 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بمعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ
الدورة الثالثة والعشرون
جنيف، ١٠-١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

استعراض قضايا التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

دراسة حالة عن كينيا

خلاصة

وافق فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بمعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ، في ختام دورته الثانية والعشرين، على إجراء مزيد من عمليات الاستعراض لتحديات التنفيذ العملي للمعايير الدولية للإبلاغ المالي وسبل مواجهة هذه التحديات. ووافق الفريق أيضاً على إمكانية إجراء عمليات الاستعراض هذه عن طريق إعداد دراسات حالات قطرية بهدف وضع إرشادات بشأن الممارسات الجيدة في تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وبناءً على ذلك، أُعِدت خمس دراسات حالات شملت ألمانيا والبرازيل وجامايكا وكينيا والهند.

ويعرض هذا التقرير الاستنتاجات التي خلصت إليها دراسة الحالة التي أُجريت في كينيا. ففي عام ١٩٩٩، قررت كينيا أن تعتمد المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتستعرض دراسة الحالة هذه الهيكل الأساسي للإبلاغ المالي، بما في ذلك الإطار التنظيمي، وآليات الإنفاذ، وحالة امتثال المعايير الدولية للإبلاغ المالي بين الشركات الكينية، والقضايا المتعلقة ببناء القدرات والعبر المستخلصة.

والأهداف الرئيسية لهذه الدراسة هي استخلاص العبر من تجربة كينيا في تناول المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومناقشة النتائج مع الدول الأعضاء، بهدف تيسير تبادل الخبرات بين البلدان التي تنفذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي أو تنوي تنفيذها في السنوات المقبلة.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً - مقدمة ومعلومات أساسية	١ - ٤	٣
ثانياً - الإطار التنظيمي للإبلاغ المالي في كينيا	٥ - ١٨	٣
ثالثاً - حالة التنفيذ: معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات	١٩-٧١	٧
رابعاً - العبر المستخلصة في عملية التنفيذ	٧٢-٧٧	١٨
خامساً- الخلاصة	٧٨-٨١	١٩

أولاً – مقدمة ومعلومات أساسية*

١- تركز هذه الدراسة على كينيا التي كانت في طليعة البلدان التي اعتمدت استخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومعايير المحاسبة الدولية عام ١٩٩٩. واكتسبت كينيا على مر السنين خبرة كبيرة في مجال استخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي، وهو ما من شأنه أن يتيح لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بمعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ إرشادات مفيدة لوضع استراتيجيات تهدف إلى مساعدة البلدان الأخرى على تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

٢- وتوجد سوق أوراق مالية واحدة في كينيا هي بورصة نيروبي، التي تُتداول فيها أسهم نحو ٥٠ شركة. وبالإضافة إلى هذه الشركات المسجلة، هناك أيضاً عدد كبير من الشركات المتعددة الجنسيات أو الخاصة التي يملكها كينيون، فضلاً عن عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وجميع هذه الشركات مطالبةٌ، على صعيد الإبلاغ المالي، بإعداد بيانات مالية تستند إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي. بيد أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تعدّ بيانات مالية للسلطات الضريبية أو المصارف، لأغراض الاقتراض في أغلب الحالات.

٣- وتعدّ الشركات العامة الأخرى، كالمصارف، وشركات التأمين، والجمعيات التعاونية، والمنظمات غير الحكومية، حساباتها المالية أيضاً وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي.

٤- أما بالنسبة لمراجعة الحسابات، فإن جميع الشركات مطالبة بمراجعة حساباتها وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. بيد أن الشركات الكبرى هي التي تطلب مراجعة حساباتها في أغلب الحالات، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسط الحجم فلا تُخضع حساباتها للمراجعة إلا عند الضرورة لأغراض الضريبة أو متطلبات القروض. وقطاع مراجعة الحسابات في كينيا مشتت تعمل فيه حوالي ٥٠٠ شركة. وتعتبر أربع شركات منها هي الأكبر إذ تقيم روابط دولية وتراجع حسابات جميع الشركات الكبرى تقريباً من الشركات المتعددة الجنسيات والمصارف وشركات التأمين والشركات المسجلة في البورصة. وهناك حوالي عشر شركات متوسطة الحجم يملكها أكثر من شريكان، أما الشركات الأخرى لمراجعة الحسابات فيملكها إما شخص واحد أو شريكان.

ثانياً –الإطار التنظيمي للإبلاغ المالي في كينيا

الإطار القانوني الذي ينظم مهنة المحاسبة في كينيا

٥- تخضع مهنة المحاسبة في كينيا إلى قانون المحاسبين، الفصل ٥٣١ من قوانين كينيا، الذي سُنّ في ١ تموز/يوليه ١٩٧٧. وأنشأ قانون المحاسبين ثلاث هيئات هي:

---

* أعدت أمانة الأونكتاد هذه الوثيقة وحررتها بمساهمات فنية من كارولين ج. كيجن، المعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين.

(أ) المجلس الكيني الوطني لامتحانات المحاسبين وأمناء السر، المكلف بمسؤولية مراقبة امتحانات الأشخاص الذين يعتزمون التأهل للتسجّل كمحاسبين وأمناء سر للشركات. ويشرف المجلس على امتحانات فنيي المحاسبة فضلاً عن امتحانات المحاسبين العامين المعتمدين الأرفع مستوىً.

(ب) مجلس تسجيل المحاسبين، المكلف بتسجيل الأشخاص الحائزين على مؤهلات محددة بعد اجتياز الامتحانات ذات الصلة التي ينظمها المجلس الكيني الوطني لامتحانات المحاسبين وأمناء السر. ويُسمح للأشخاص الحائزين على مؤهلات أجنبية معينة في مجال المحاسبة أن يسجلوا أنفسهم لدى المجلس بعد اجتياز الامتحانات الخاصة بقوانين الشركات والضرائب التي ينظمها المجلس الكيني الوطني لامتحانات المحاسبين وأمناء السر. كما يصدر مجلس تسجيل المحاسبين شهادات ممارسة للمهنيين الذين استوفوا المتطلبات المحددة لإصدار شهادة الممارسة. وتشمل هذه المتطلبات التسجيل والعضوية المسبقين كمحاسب لدى المعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين، فضلاً عن امتلاك خبرة في مراجعة الحسابات لمدة سنتين على الأقل.

(ج) المعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين، وهو مكلف بالرقابة على المهنة. ويصبح الشخص مؤهلاً لعضوية المعهد حال تسجيله كمحاسب لدى مجلس تسجيل المحاسبين. والمعهد مكلف بموجب قانون المحاسبين بالمهام التالية:

`١` الترويج لمعايير الكفاءة والممارسة المهنية بين أعضاء المعهد؛

`٢` التشجيع على البحث في موضوعي المحاسبة والإدارة المالية والقضايا ذات الصلة، ونشر الكتب والدوريات والجرائد والمقالات في هذا السياق؛

`٣` تشجيع الاعتراف الدولي بالمعهد؛

`٤` تقديم المشورة إلى مجلس الامتحانات في القضايا المتعلقة بمعايير وسياسات الامتحانات؛

`٥` الاضطلاع بأي مهام أخرى تُسند إليه بموجب أية أحكام أخرى يتضمنها هذا القانون أو أي قانون مدون آخر؛

`٦` القيام بأي أنشطة عرضية أو تصب في إطار تأدية المهام المذكورة أعلاه.

٦- والعضوية في المعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين طوعيةٌ. ويبلغ عدد أعضاء المعهد حالياً نحو ٣ ٥٠٠ محاسب، فيما تشير إحصاءات المجلس الكيني الوطني لامتحانات المحاسبين وأمناء السر إلى إنهاء ما مجموعه ١٠ ٥٠٠ شخص المستوى الأخير من امتحانات المحاسبين العامين المعتمدين في نهاية عام ٢٠٠٥.

٧- ويتيح الإطار التنظيمي القائم الموصوف أعلاه تنظيم المهنة عبر ثلاث هيئات منفصلة، مما يثير تحديات عديدة لا سيما عندما يتعلق الأمر بالقرارات التي تؤثر على مهنة المحاسبة برمتها. فالمعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين عضوٌ في الاتحاد الدولي للمحاسبين ومسؤول عن تنفيذ معايير التعليم الدولية الرامية إلى تعزيز عملية تأهيل المحاسبين العامين المعتمدين. بيد أن المجلس الكيني الوطني لامتحانات المحاسبين وأمناء السر هو المسؤول عن

عملية التأهيل. ويتعين على المؤسستين العمل بشكل وثيق معاً، والحاجة إلى التوافق بينهما تستبطن بوضوح التأخر في إجـــراء أي إصلاحات تؤثر على عملية التأهيل. وهناك تحديات أيضاً تواجه التنسيق بين أعمال المعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين ومجلس تسجيل المحاسبين لضمان التقيد بمعايير النوعية.

٨- وفيما يتعلق بالإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات، فإن قانون المحاسبين لا ينصّ صراحةً على أن المعهد الكيني للمحاســـبين العـــامين المعـــتمدين هو السلطة المخولة بإصدار معايير الممارسة المهنية، بما في ذلك معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات والتي ينبغي أن تشكل أساس الممارسة المحاسبية في إعداد البيانات المالية وتدقيقها ومراجعتها. ورغـــم أن البيانات المالية تُعدّ حالياً وفقاً للمعايير التي يحددها المعهد، إلا أنه لا توجد حالياً شروط قانونية تلزم الشركات بالامتثال لهذه المعايير.

٩- وتُعالج أوجه الضعف في قانون المحاسبين عن طريق مراجعة القانون على يد فرقة عمل عيّنها وزير المالية عـــام ٢٠٠٤. وتشـــمل التغـــييرات المقـــترحة التي سيكون لها تأثير على عملية الإبلاغ المالي منح المعهد الكيني للمحاســـبين العـــامين المعـــتمدين السلطة القانونية لإصدار معايير بغرض استخدامها في الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات.

الإطار التنظيمي للإبلاغ المالي في كينيا

١٠- إن التشـــريع الأساســـي الـــذي ينظم الشركات، بما في ذلك عملية الإبلاغ المالي، في كينيا هو قانون الشـــركات. بيد أن هناك تشريعات أخرى تؤثر على الإبلاغ المالي. وتتناول هذه التشريعات قطاعات متخصصة كقطاع التأمين والمصارف والشركات المسجلة في البورصة.

قانون الشركات (الفصل ٤٨٦)

١١- يقتضي قانون الشركات من جميع الشركات ذات المسؤولية المحدودة أن تعدّ وتحتفظ بدفاتر محاسبية سليمة على النحو اللازم لإعطاء صورة حقيقية وصادقة عن حالة أعمال الشركات وشرح معاملاتها. كما يقتضي القانون مـــن الشـــركات تقـــديم حساب للخسائر والأرباح وبيان للميزانية العمومية كل عام أثناء الاجتماع العمومي السنوي، محدداً بالتفصيل ما ينبغي إدراجه في كشف الخسائر والأرباح وبيان الميزانية العمومية.

١٢- ولا يعكس قانون الشركات الكيني، المستمد من قانون شركات المملكة المتحدة لعام ١٩٤٨، المتطلبات الواردة في قانون المحاسبين ولا يعترف بسلطة المعهد على صعيد الرقابة وتحديد إطار الإبلاغ المالي الذي يتعين على الشركات الالتزام به في إعداد البيانات المالية. كما أنه لا يحدد مفهوم "الصورة الحقيقية والصادقة".

١٣- ويصـــف قـــانون الشركات بالتفصيل ما ينبغي إدراجه في التقارير المالية، ولكن بعض متطلبات القانون لا تفي بمتطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي. فالقانون لا يقتضي إعداد بيان التدفقات النقدية مثلاً.

١٤- وفيما يتعلق بمراجعة الحسابات، يقتضي القانون من الشركات تعيين مراجعي حسابات يشترط أن يكونوا أعضاء في المعهد وأن يستوفوا معايير مراجع الحسابات على النحو المحدد في قانون المحاسبين. وينصّ القانون كذلك

على إدراج تقرير مراجعي الحسابات كمرفق لحساب الأرباح والخسائر وبيان الميزانية العمومية، ويحدد محتويات تقرير مراجعي الحسابات. بيد أن القانون لا يقتضي من مراجع الحسابات تحديداً مراجعتها وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

تشريعات الإبلاغ المالي الخاصة بالقطاعات

١٥- يخضع العديد من القطاعات لتشريعات خاصة متعددة تتضمن أحكاماً تتعلق بالإبلاغ المالي. ويقتضي بعض هذه التشريعات الاستناد إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات في إعداد البيانات المالية ومراجعتها. وتشمل هذه التشريعات اللوائح الصادرة عن هيئة الأسواق المالية، والتي تنظم الشركات ذات الأسهم المسجلة والمتداولة في بورصة نيروبي، واللوائح الصادرة عن بنك كينيا المركزي، والتي تنظم المصارف العاملة في كينيا. وبالتالي فإن الشركات المسجلة في البورصة والمصارف مطالبة تحديداً باستخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي في إعداد بياناتها الحسابية ومراجعتها.

١٦- وفي حالة قطاع التأمين في كينيا، فإن قانون التأمين يقتضي إعداد الحسابات ومراجعتها، ولكنه لا يحدد الأساس الذي يستند إليه إعداد هذه الحسابات. ويحدد القانون كذلك قوائم متعددة يجب على الشركات ملأها بمعلومات مالية محددة. وينبغي تقديم هذه المعلومات إلى مفوض التأمين سنوياً. ومع إصدار الصيغة الرابعة من المعايير الدولية للإبلاغ المالي، تبين أن بنود القوائم الواردة في القانون مناقضة للأحكام المعيارية. فقد تبين وجود تضارب فيما يتعلق بكيفية إعداد شركات التأمين بياناتها المالية، وبعد نقاشات مستفيضة بين المعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين ومفوض التأمين في كينيا، تمّ الاتفاق على أن تعدّ الشركات مجموعة بيانات مالية تمتثل المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومجموعة أخرى تلتزم بالقوائم التي ينصّ عليها القانون وأن تقوم بإرسالهما إلى مفوض التأمين. ولكن عندما تختلف الأرقام المدرجة في القوائم التي ينصّ عليها قانون التأمين عن البيانات المالية المعدّة وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، فإن على الشركات إعداد صيغة توفيقية ملائمة يصدّقها مراجع حسابات. وهو بالطبع إجراء يحمّل شركات التأمين الكينية عبئاً.

١٧- وتشمل اللوائح الأخرى التي تؤثر على الإبلاغ المالي التشريع الذي يتناول مخططات استحقاقات التقاعد والجمعيات التعاونية والسلطات المحلية. فأحكام هذه القوانين تعرقل تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي في بعض الحالات.

١٨- ولمواجهة هذه التحديات التنظيمية، اعتمد المعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين سياسة العمل مع عدة هيئات تنظيمية لتوعيتها بأهمية المعايير الدولية للإبلاغ المالي والحاجة إليها ومن ثم تعزيز دور المعهد بوصفه السلطة التي تنظم عملية الإبلاغ المالي. ولا يزال المعهد يمارس ضغوطاً لإدماج المعايير الدولية للإبلاغ المالي كإطار للإبلاغ في العديد من التشريعات التي تنظم الإبلاغ المالي في كينيا. وفي هذا الصدد، يعترف المعهد بأن الهيئات التنظيمية قد تفتقر إلى الخبرة التقنية الخاصة بجوانب الإبلاغ المالي، ولذا فإنه يعمل معهم على مراجعة الأحكام القانونية بغية مواءمتها مع أحكام المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

ثالثاً – حالة التنفيذ: معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات

١٩- اتخـــذ مجلـــس إدارة المعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين قراراً تاريخياً في عام ١٩٩٨، عندما قرر اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي ومعايير مراجعة الحسابات لتطبيقها في كينيا. وبالتالي أصبحت جميع الشركات ملزمة بإعداد بياناتها المالية استناداً إلى معايير المحاسبة الدولية ابتداءً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، فيما تُراجع حسابات جميع البيانات المالية للفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ استناداً إلى المعايير الدولية لمراجعة الحسابات.

٢٠- وقـــبل ذلك كان المعهد قد أصدر المعايير الكينية للمحاسبة ومراجعة الحسابات التي تتبنى إلى حد كبير معـــايير المحاسبة الدولية والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات بعد تكييفها لملاءمة البيئة الكينية. واتُخذ قرار اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ بشكل كامل في وقت لم يكن مشهد الأعمال الكيني قد تعافى تماماً من النكسات المصرفية العديدة التي تعرض لها إبان الثمانينيات والتسعينيات. وقد أثارت هذه النكسات أسئلة فيما يتعلق بموثوقية المعلومات المالية المراجعة ولا سيما أن البيانات المالية لهذه المصارف لم تفصح عن أي مؤشرات تحذيرية مبكرة على هذا الصعيد.

٢١- واتسمت التسعينيات كذلك بخصخصة الشركات التي كانت مملوكة للدولة بالكامل فيما مضى. وتّمت بعـــض عمليات الخصخصة من خلال بيع الأسهم في بورصة نيروبي. وأخذ يظهر الاهتمام بأسواق رأس المال وللمحافظة على هذا الاهتمام، كان لا بد من التصدي لممارسات إدارة الشركات التي كان يغلب عليها الضعف آنذاك.

٢٢- واعترف المعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين بأن تعزيز الثقة في الأسواق المالية، وفي بيئة الأعمال بشـــكل عـــام، يستدعي اعتماد إطار إبلاغ مقبول عالمياً، مما سيفضي إلى تحسين نوعية الإبلاغ المالي ويستجيب لـــتطلعات مستخدمي البيانات المالية. وبالفعل، كانت الضغوط تُمارس آنذاك من جهات تنظيمية عديدة تشمل الجهـــات المكلفـــة بالإشراف على الأسواق المالية والبنك المركزي، من أجل اعتماد معايير المحاسبة الدولية لأنها تعكس أفضل الممارسات العالمية.

٢٣- وأخـــذ مجلس إدارة المعهد في اعتباره أيضاً شح الموارد المتاحة للمعهد. فعوضاً عن استخدام هذه الموارد الشحيحة لاستحداث معايير جديدة، بدا أن من الأجدى الانتفاع بهذه الموارد لتفسير معايير المحاسبة الدولية وتوفير الدعم للمستخدمين. وعلى أية حال، فإن معظم المعايير الكينية التي تمّ إصدارها حتى الآن كانت متوافقة إلى حد كبير مع المعايير الدولية، مع بعض التعديلات. وفي تلك الفترة، كان هناك ١٨ معياراً كينياً للمحاسبة ونحو ٢٠ من المبادئ التوجيهية الكينية لمراجعة الحسابات قيد الاستخدام. وحين اعتُمدت المعايير الدولية، كان تعداد معايير المحاسبة الدولية من ١ إلى ٣٩، وتعداد المعايير الدولية لمراجعة الحسابات من ١٠٠ إلى ٩٣٠ وتعداد بيانات ممارسة مراجعة الحسابات الدولية من ١٠٠ إلى ١ ٠١١. ومن المعايير الكينية للمحاسبة، كانت ٦ منها لا تختلف اختلافاً ملموساً عن نظيرتها من معايير المحاسبة الدولية، بينما كانت المعايير الأخرى تختلف بعض الشيء هنا وهناك. كما أن حوالي ٢٠ معياراً من معايير المحاسبة الدولية لم يكن يوجد ما يقابلها أو يساويها في المعايير الكينية.

٢٤- وقـــبل اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة ومراجعة الحسابات، اضطلع المعهد من خلال لجنة المعايير المهنية بمشاورات مكثفة مع أعضاء المعهد ومعدّي البيانات فضلاً عن العديد من الهيئات التنظيمية، لا سيما المسؤولة عن البورصة والمصارف. وأصدرت اللجنة عدة مبادئ توجيهية فنية تهدف إلى توعية الأعضاء بالاختلافات بين المعايير

الكينية التي كانت مستخدمة آنذاك والمعايير الدولية. كما عُقدت عدة حلقات دراسية فنية إعداداً لاعتماد المعايير الدولية بصورة كاملة. وفي الوقت نفسه، أنشئ مكتب فني للتعامل مع الاستفسارات التي قد تُطرح أثناء إعداد البيانات المالية. كما قام المعهد بترتيبات لتوفير الكتب المتعلقة بالمعايير بأسعار معقولة لأعضائه. وتمّ الحصول على العديد من أشرطة الفيديو المتعلقة بمعايير المحاسبة ومراجعة الحسابات ونُظمت جلسات مشتركة لمشاهدتها مع الأعضاء، ثم أودعت هذه الأشرطة في مكتبة تقنية. ويمكن للأعضاء استعارة هذه الأشرطة واستخدامها بحرية في جملة مواد أخرى تمّ تجميعها للمساعدة في سير عملية اعتماد المعايير.

٢٥- وقد تحققت فوائد عديدة منذ اعتماد المعايير الدولية. فقد تحسنت إمكانية مقارنة البيانات المالية ونوعية المعلومات المالية التي تسهل عمليات التحليل وصنع القرار لشتى المستخدمين. وشهدت البورصة نشاطاً متزايداً كما ازدادت أنشطة الاستثمار عبر الحدود. ويتيح استخدام المعايير الدولية للإبلاغ ومراجعة الحسابات ضمانات للجمهور ويزيد من ثقته في الإبلاغ المالي بشكل عام. وأصبحت الهيئات التنظيمية تعتمد أكثر فأكثر على التقارير المالية التي تتيح لها آلية رقابة ذات موثوقية لا يُستهان بها.

حالة امتثال الشركات الكينية للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

٢٦- استحدث المعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين جائزة تُعرف باسم جائزة الإبلاغ المالي عام ٢٠٠٢، في محاولة لترسيخ المعايير الدولية للإبلاغ المالي والتشجيع على استخدامها. ويعتمد تخصيص الجائزة على تقييم البيانات المالية التي قامت الشركات بتقديمها طوعاً، وقياس مدى امتثالها لمتطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وفي عام ٢٠٠٥، أي بعد مرور ست سنوات على تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في كينيا، لم تُبدِ أي شركة من مجموع ٨٤ شركة قدمت بياناتها المالية لاستعراضها، امتثالاً تاماً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. وتظهر مستويات الامتثال لعام ٢٠٠٥ في الجدول أدناه، حيث تشير نسبة ١٠٠ في المائة إلى الامتثال التام لجميع متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي، بما في ذلك متطلبات الكشف والعكس بالعكس.

الامتثال للمعايير الدولية للإبلاغ المالي كما ورد في بيانات جوائز الإبلاغ المالي لعام ٢٠٠٥[(١)]

مستوى الامتثال المحرز	عدد الشركات التي حققت مستويات الامتثال				
	قطاع التأمين	القطاع المصرفي	جميع الشركات الأخرى	المجموع	
				العدد	النسبة المئوية
أكثر من ٨٠ في المائة	٣	صفر	١٠	١٣	١٦
٦٠ إلى ٧٩ في المائة	١٢	١٠	١٥	٣٧	٤٤
٥٠ إلى ٥٩ في المائة	٧	١	٣	١١	١٣
أقل من ٥٠ في المائة	٣	١٥	٥	٢٣	٢٧
المجموع	٢٥	٢٦	٣٣	٨٤	١٠٠

(١) استناداً إلى بيانات المعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين

٢٧- كما يتبين من الجدول أعلاه، فإن مستويات عدم الامتثال مرتفعة بعض الشيء، رغم أن كينيا اعتمدت استخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي منذ عام ١٩٩٩. وينطبق ذلك خاصةً باعتبار أن الشركات المذكورة أعلاه كبيرة وأن حوالي ٤٥ شركة منها مسجلة في بورصة نيروبي. وهذه الشركات تمتلك ما يكفي من الموارد لتوظيف مهنيين مدربين، وفي حالة الشركات المسجلة في البورصة فإنها مطالبة بامتثال المعايير الدولية للإبلاغ المالي لدى إعداد بياناتها المالية. ومن هذا المنطلق، لا يستبعد أن يكون مستوى الامتثال بين الشركات الأخرى الخاصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم متدنياً.

٢٨- وتساعد جائزة الإبلاغ المالي المعهد على فهم جوانب الضعف في مجال الإبلاغ المالي وتصميم آليات لمعالجتها. ففي مستهل عام ٢٠٠٦ على سبيل المثال، تمّ تنظيم عدة دورات تدريبية تركز على عرض البيانات المالية ومتطلبات الكشف الواردة في المعيارين ١ و٨ من معايير المحاسبة الدولية. وقد اجتذبت هذه الدورات حوالي ٣٠٠ متدرب وقوبلت بالترحاب. ولكن تنبغي الإشارة إلى أن المعهد اعتمد نهج تشجيع الامتثال بدلاً من فرض إجراءات تأديبية ضد الشركات التي لا تمتثل.

مجالات عدم امتثال الشركات الكينية للمعايير الدولية للإبلاغ المالي

٢٩- ومن خلال تقييم التقارير السنوية المقدمة في إطار جائزة الإبلاغ المالي لعام ٢٠٠٥، أمكن فرز المجالات الرئيسية التالية التي يظهر فيها عدم الامتثال، مع بيان أفضل الممارسات في إعداد التقارير المالية على النحو الوارد في المعايير الدولية للإبلاغ المالي:

المعيار المحاسبي الدولي ١: عرض البيانات المالية

٣٠- **الموازنة:** ينصّ المعيار المحاسبي الدولي ١ على عدم موازنة الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات إلا عندما يقتضي ذلك أو يسمح به معيار خاص أو تفسير معين. فالموازنة قد تعرقل فهم المستخدمين لكنه المعاملات والأحداث التي وقعت وتحول دون تقييم التدفقات النقدية المستقبلية للكيان بصورة دقيقة. وقد لوحظ أن بعض الشركات قامت بتصفية عدة بنود في بيان الدخل حتى عندما لا يسمح بذلك أي معيار منافٍ للمتطلبات المذكورة أعلاه.

تحديد البيانات المالية

٣١- ينصّ المعيار المحاسبي الدولي ١ على تحديد البيانات المالية، وكل عنصر من عناصرها، بوضوح وتمييزها عن المعلومات الأخرى التي يتضمنها نفس التقرير السنوي أو المذكرة السنوية. فالمعايير الدولية للإبلاغ المالي تنطبق على البيانات المالية وحدها ولذا فإن الأهمية أن يتمكن المستخدمون من تمييز المعلومات المعدّة وفقاً لهذه المعايير عن كل المعلومات الأخرى المتاحة في التقارير السنوية والتي قد تكون مفيدة بالنسبة للمستخدمين ولكنها لا تخضع لمتطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وإذن ينبغي أن تحدد التقارير المالية بوضوح ما يكوّن البيانات المالية وتميزه عن غيره سواء في قائمة المحتويات أو أي جزء آخر من التقرير. كما ينصّ المعيار الدولي ١ (الصفحة ٤٦أ) على إبراز اسم هيئة الإبلاغ أو تحديد الهوية بأي شكل آخر واضح. وقد لوحظ تعذر تمييز البيانات المالية عن المعلومات الأخرى في التقرير السنوي، رغم أن الشركات تدرج البيانات المالية في قائمة المحتويات بشكل عام.

المعلومات التي ينبغي عرضها في صلب الميزانية العمومية أو في بيان الدخل أو الملاحظات المرفقة والكشوف الأخرى:

٣٢- فيما يلي المعلومات التي كان ينبغي تقديمها ولكنها لم تُقدّم في بعض الحالات:

المخصصات الاحتياطية: ينصّ المعيار المحاسبي الدولي ١ على إدراج مخصصات الفترة الراهنة ضمن البنود التي ينبغي تضمينها الميزانية العمومية كحد أدنى.

الاحتياطيات: ينصّ المعيار المحاسبي الدولي على الكشف عن طبيعة وغرض كل احتياطي ضمن رأس المال السهمي في الميزانية العمومية أو ضمن الملاحظات على الحسابات.

الإيـــرادات الإجمالـــية: يقتضي المعيار المحاسبي الدولي ١ أن يتضمن بيان الدخل كحد أدنى بنداً يعرض إيرادات الفترة المستعرضة. ولوحظ عدم امتثال هذا الشرط في قطاع التأمين بشكل أساسي.

أرباح الأسهم: يتطلب المعيار المحاسبي الدولي ١ الكشف عن مبلغ أرباح الأسهم الذي أُثبت توزيعه على المساهمين أثناء الفترة المستعرضة والمبلغ للسهم، إما في صلب بيان الدخل أو في بيان التغيرات في الأسهم أو في الملاحظات. كما يتطلب المعيار الدولي ١ الكشف عن مبالغ أرباح الأسهم التي تمّ التصريح بها قبل الترخيص بإصدار البيانات المالية والتي لم يُثبت توزيعها على المساهمين خلال الفترة المستعرضة.

مقـــر وبلد الشركة: يقتضي المعيار المحاسبي الدولي ١ الكشف عن مقر المؤسسة وشكلها القانوني وبلد تسجيلها.

المعيار المحاسبي الدولي ٢: المخزونات

٣٣- المخـــزونات: يقتضي المعيار المحاسبي الدولي ٢ الكشف عن السياسات المحاسبية التي تمّ اعتمادها، بما في ذلـــك معادلات التكلفة المستخدمة لتحديد تكلفة المخزونات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي كشف القيمة الدفترية للمخزونات بالقيمة السوقية الصافية.

المعيار المحاسبي الدولي ٧: بيانات التدفقات النقدية

٣٤- إعـــداد بـــيانات التدفقات النقدية: يقتضي المعيار المحاسبي الدولي ٧ إعداد بيان التدفقات النقدية على مســـتوى الكـــيان ككـــل، بحيث يوضح كيف تنتج الشركة وتستخدم النقد وما يعادله. وقد لوحظ أن بعض الشركات تعرض معلومات التدفقات النقدية لجزء من المؤسسة فقط وليس للمؤسسة ككل. كأن تعرض شركة تأمين مثلاً التدفقات النقدية للأنشطة العامة وليس للأنشطة المتعلقة بالتأمين على الحياة.

٣٥- شراء شركة فرعية: يتطلب المعيار المحاسبي الدولي ٧ في حالة شراء شركة فرعية أثناء الفترة المستعرضة، أن يتضمن بيان التدفقات النقدية بوضوح الجزء المدفوع نقداً أو بما يعادل النقد من عملية الشراء، وكذلك مبلغ النقد ومعادلاته في الشركة الفرعية التي تمّ شراؤها. وقد لوحظ أن ثمة حالات حدثت فيها عمليات شراء دون أن يتمّ الكشف عن هذه المعلومات.

المعيار المحاسبي الدولي ١٢: الضرائب على الدخل

٣٦- الضريبة المؤجلة على إعادة التقييم: يتطلب المعيار المحاسبي الدولي ١٢ الاعتراف بالخصوم الضريبية المؤجلة على جميع الفوارق المؤقتة الخاضعة للضريبة. ويشير المعيار كذلك إلى أنه في بعض الأحيان يتمّ إعادة تقييم أصلٍ من الأصول دون أن تؤثر إعادة التقييم على الفائدة الخاضعة للضريبة في الفترة الراهنة. وفي هذه الحالات، يؤدي استرداد القيمة الدفترية للأصل في المستقبل إلى تدفق من الفوائد الاقتصادية الخاضعة للضريبة وسيختلف المبلغ القابل للخصم لأغراض الضريبة عن قيمة تلك الفوائد الاقتصادية. ويكون الفرق بين القيمة الدفترية للأصل الذي أعيد تقييمه وأساسه الضريبي فرقاً مؤقتاً، ويخضع بالتالي لخصم ضريبي مؤجل ينبغي إثباته. وهو ما لم يتحقق في معظم الحالات.

المعيار المحاسبي الدولي ١٤: الإبلاغ القطاعي

٣٧- الإبلاغ القطاعي: يحدد المعيار المحاسبي الدولي ١٤ مبادئ للإبلاغ عن المعلومات المالية الخاصة بالقطاع، وينبغي أن تطبقه جميع الكيانات التي تكون أسهمها أو سندات ديونها مطروحة للتداول العام. أما الكيانات التي لا تطرح سنداتها للتداول العام وإنما تختار طوعاً الكشف عن المعلومات القطاعية في بياناتها المالية المعدّة وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، فإن عليها أن تمتثل لمتطلبات المعيار الدولي ١٤ امتثالاً تاماً. وقد أخفق الكثير من الشركات، المسجلة في البورصة وغير المسجلة، التي قدمت معلومات قطاعية في الامتثال التام لمتطلبات المعيار الدولي ١٤.

المعيار المحاسبي الدولي ١٦: الممتلكات والمنشآت والمعدات

٣٨- إعادة تقييم الممتلكات والمنشآت والمعدات: يقتضي المعيار المحاسبي الدولي ١٦ قيد زيادة القيمة الدفترية للأصل نتيجة عملية إعادة تقييم مباشرة لصالح رأس المال السهمي تحت عنوان فائض إعادة التقييم. وهو ما لم يتحقق في بعض الأحيان وكان فائض إعادة التقييم يُقيد بدلاً من ذلك لصالح الاحتياطيات.

٣٩- الكشف عن البيانات: يقتضي المعيار المحاسبي الدولي ١٦ لدى تقييد بنود الممتلكات والمنشآت والمعدات بوصفها مبالغ أعيد تقييمها، أن تُكشف المعلومات التالية: تواتر عمليات إعادة التقييم، والقيود على توزيع فوائض إعادة التقييم والقيمة الدفترية للصنف الذي أعيد تقييمه من الممتلكات والمنشآت والمعدات لو تمّ تقييد الأصول وفق نموذج التكلفة. ولوحظ أن الشركات لم تف بهذه المتطلبات في معظم الحالات. وتركز الكشف عن البيانات بشكل أساسي فيما يتعلق بالتاريخ الفعلي لإعادة التقييم فضلاً عن مشاركة مقيّمين مستقلين ومهنيين.

المعيار المحاسبي الدولي ١٧: الإيجارات

٤٠- الإيجارات التشغيلية: يقتضي المعيار المحاسبي الدولي ١٧ الكشف عن البيانات التالية فيما يتعلق بالإيجارات التشغيلية: إجمالي الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار الآجلة بموجب الإيجارات التشغيلية غير القابلة للإلغاء عن كل فترة من الفترات التالية: فترة أقصاها سنة واحدة؛ وفترة تزيد عن سنة واحدة ولكنها لا تتجاوز خمس سنوات؛ وفترة تزيد عن خمس سنوات. وهو ما لم يتحقق أيضاً.

المعيار المحاسبي الدولي ١٩: استحقاقات الموظفين

٤١- التزامات استحقاقات التقاعد: ينصّ المعيار المحاسبي الدولي ١٩ على البيانات العديدة التي ينبغي كشفها فيما يتعلق بخطط الاستحقاق المحددة، وهو ما لم تقم به معظم الشركات.

المعيار المحاسبي الدولي ٢٤: الإفصاح عن بيانات ذوات العلاقة

٤٢- المعاملات بين أطراف ذوات العلاقة: ينصّ المعيار المحاسبي الدولي ٢٤ على أنه إذا تمّت صفقات بين أطراف ذوات العلاقة، وجب على المؤسسة المبلغة أن تكشف عن طبيعة العلاقات بين الأطراف وأنواع الصفقات التي أجريت وعناصرها من أجل فهم البيانات المالية بصورة أفضل. وفي بعض الحالات لم تكن البيانات التي كُشف عنها كاملة وشاملة على النحو المطلوب.

المعيار المحاسبي الدولي ٣٠: الكشف عن خصوم الودائع المركزة في البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة

٤٣- يقتضي المعيار المحاسبي الدولي ٣٠ من المصارف الكشف عن أي تكتلات هامة للأصول والخصوم والبنود الخارجة عن إطار الميزانية العمومية. وينبغي تصنيف عن هذه البيانات حسب المناطق الجغرافية ومجموعات الزبائن أو القطاعات أو أي تكتلات أخرى مهدِّدة. وينبغي كذلك الكشف عن قيمة الالتزامات الهامة الصافية بالعملة الأجنبية. وتشكل هذه البيانات مؤشراً مفيداً على المخاطر المحتملة الكامنة في تحقيق الأصول والأموال المتوفرة لدى المصرف. ولكن مصارف كثيرة لم تمتثل بعد لهذا الشرط.

٤٤- الأصول المرهونة: يقتضي المعيار المحاسبي الدولي ٣٠ من المصارف الكشف عن المبلغ الإجمالي للخصوم المضمونة وطبيعة الأصول المرهونة وقيمتها الدفترية. والسبب هو أن المصارف تُطالب أحياناً برهن أصول كضمانة لدعم إيداعات وخصوم أخرى محددة. وكثيراً ما تكون المبالغ المعنية كبيرة ولها تأثير مهم على تقييم الوضع المالي للمصرف. ولكن مصارف كثيرة لم تمتثل بعد لهذا الشرط.

المعيار المحاسبي الدولي ٣٣: أرباح السهم

٤٥- القياس: يقتضي المعيار المحاسبي الدولي ٣٣ حساب أرباح الأسهم الأساسية والمخفضة عن طريق قسمة البسط، الذي يمثل الربح أو الربح المعدل المنسوب إلى المساهمين العاديين، على المقام الذي يمثل المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المستحقة أو المعدلة خلال الفترة المستعرضة. وينبغي عرض القيمة المحسوبة لأرباح السهم الأساسية والمخفضة في بيان الدخل لكل فئة من الأسهم العادية التي تختلف حصتها في الأرباح الصافية خلال الفترة، وفقاً للمعيار الدولي ٣٣. وينبغي الكشف عن المبالغ المستخدمة كبسط وتسويتها مع صافي الربح أو الخسارة للفترة المستعرضة وكذلك الأرقام المستخدمة كمقام، وفقاً للمعيار الدولي ٣٣.

المعيار المحاسبي الدولي ٣٢: الأدوات المالية: الكشف والعرض؛ والمعيار المحاسبي الدولي ٣٩: الأدوات المالية: الإثبات والقياس

٤٦- الكشف: يقتضي المعيار ٣٢ الكشف عن بيانات عديدة لتعزيز فهم أهمية الأدوات المالية بالنسبة للوضع المالي للكيان، وأدائه وتدفقاته النقدية، والمساعدة في تقييم مبالغ التدفقات المالية المستقبلية المرتبطة بهذه الأدوات وتوقيتها وموثوقيتها. وينبغي لهذه الشركات أن تصف أهدافها وسياساتها فيما يتعلق بإدارة المخاطر المالية وأن تقدم معلومات تمكّن المستخدمين من تقييم نطاق مخاطر المتعلقة بالسوق والائتمان والسيولة والتدفقات النقدية المرتبطة بالأدوات المالية. ويتكرر المبدأ ذاته في المعيار الدولي ٣٩. والعديد من متطلبات الكشف التي ينصّ عليها المعياران الدوليان ٣٢ و٣٩ لم يتمّ الامتثال لها. فقد لوحظ على سبيل المثال أن الشركات لم تقدم معلومات عن كيف تمّ تحديد القيمة العادلة أو حساب القيم العادلة لهذه الأصول والخصوم المالية بالتكلفة المستهلكة. كما أن المصارف لم تكشف عن إيرادات الفوائد المستحقة على القروض الضعيفة والتي لما يتمّ استلامها نقداً بعد.

٤٧- ولوحظ أن معظم الشركات افتقرت إلى سياسات واضحة فيما يتعلق بمعايير الإثبات والتصنيف لأغراض القياس ومعاملة المكاسب أو الخسائر لدى التصرف في مختلف الأدوات المالية. وعندما تكون هناك سياسات فإنها تميل إلى العمومية وبالتالي لا تكون مفيدة في تعزيز فهم البيانات المالية.

السياسات المحاسبية

٤٨- يقتضي المعيار المحاسبي الدولي ١ الكشف عن أسس القياس المستخدم في إعداد البيانات المالية فضلاً عن جميع السياسات المحاسبية الهامة الأخرى التي تستخدمها الشركة والتي قد تكون مجدية في فهم البيانات المالية. وينبغي للشركات أن تكشف بشكل خاص عن السياسات التي يتمّ اختيارها من البدائل التي تتيحها المعايير وتفسيرها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الكشف عن السياسات التي يكون لها الأثر الأهم على المبالغ المثبتة في البيانات المالية وعن أية أحكام تُستخدم في تنفيذ مثل هذه السياسات. وكقاعدة عامة، ينبغي أن يتمّ الكشف عن السياسات المحاسبية عندما يكون ذلك معيناً للمستخدمين على فهم الطريقة التي تنعكس بها المعاملات والأحداث والظروف الأخرى على الأداء والوضع الماليين المبلغ عنهما.

٤٩- وقد لوحظ أن ثمة مجالات توانت الشركات فيها عن كشف السياسات المحاسبية المستخدمة، حتى عندما تستدعي الظروف مثل هذا الكشف. وتتضمن هذه المجالات السياسات المتعلقة بمبادئ التوحيد، والاقتراض، وعناصر النقد ومعادلاته، والإيجارات، وعدم إثبات الأدوات المالية واستحقاقات الموظفين، حيث لوحظ أن معظم الشركات التي تمتلك خطط استحقاقات محددة لم تكشف عن السياسة المحاسبية للاعتراف بالأرباح والخسائر الاكتوارية.

الكشف الطوعي عن البيانات

٥٠- تنقسم عمليات الكشف عادةً إلى نوعين: إلزامية وطوعية. فالكشف الإلزامي يشمل البيانات التي تقتضيها معايير الإبلاغ المالي. أما الكشف الطوعي فيشمل البيانات التي تمثل معلومات إضافية تتجاوز ما تقتضيه معايير الإبلاغ. ويتيح الكشف عن هذه البيانات فهماً أعمق لوضع الشركة المالي وسيولتها.

٥١- وأثناء توزيع جوائز الإبلاغ المالي لعام ٢٠٠٥، تمّت الإشادة بالشركات التي تجاوزت حد الواجب وكشفت عن معلومات هامة طوعاً. وشملت بعض المجالات التي كُشف فيها عن بيانات طوعية الإبلاغ القطاعي من الشركات غير المسجلة في البورصة وبالتالي غير الملزمة بالإبلاغ القطاعي. وشمل الكشف الطوعي أيضاً بيانات تتعلق بالممتلكات والمنشآت والمعدات، حيث كشفت بعض الشركات عن القيمة الدفترية الإجمالية للممتلكات والمنشآت والمعدات المستهلكة كلياً والتي لا تزال تُستخدم، وكذلك القيمة الدفترية للممتلكات والمنشآت والمعدات المعطلة مؤقتاً. كما كشفت بعض الشركات عن الأصول المعنوية المهلكة كلياً ولا تزال قيد الاستخدام. وهي نقطة إيجابية لأنها تعزز قيمة البيانات المالية بالنسبة للمستخدمين.

أسباب عدم امتثال الشركات الكينية لمعايير الدولية للإبلاغ المالي

٥٢- يكمن أحد أسباب عدم الامتثال في التعقيد المتزايد للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. فقد أصبحت هذه المعايير أكثر فأكثر تعقيداً وتخصصاً في السنوات الأخيرة، بحيث تقتضي خبرة فنية لفهمها وتنفيذها. وأدخلت تغييرات كثيرة وسريعة على العديد من المعايير جراء التحسينات ومشاريع المواءمة. فقد أدّى مشروع التحسين إلى إدخال تعديلات على ١٣ معياراً بالتزامن، فيما أدّى مشروع المواءمة إلى إحداث العديد من التغييرات على المعايير المتعلقة بعرض البيانات المالية، والسياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات والأخطاء المحاسبية، على سبيل المثال.

٥٣- كما سبّب الانتقال إلى نموذج القيمة العادلة تعقيدات أيضاً. فهو مفهوم متخصص يصعب تنفيذه، ولا سيما في الاقتصادات النامية كالاقتصاد الكيني. وقد أثار صعوبات خاصة بالنسبة لقطاع الخدمات المالية، كما يتبين من الجدول السابق، حيث يبدو أن القطاع الأقل امتثالاً هو القطاع المصرفي. وتمّ تعريف القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن أن يدفع لقاء الأصل، أو خصم خضع للتسوية بين أطراف مطلعة ومستعدة على عقد صفقة. ولكن رغم سهولة فهم هذا المبدأ، فإن تحديد القيمة العادلة يتّسم دوماً بالصعوبة بل بالاستحالة في بعض الحالات.

٥٤- ويتّسم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي تشمل السندات ومشتقاتها في كينيا بصعوبة بالغة جراء نقص المعلومات السوقية الموثوقة. فالسوق المالية الكينية لا تزال في مهدها ولا يمكن الاعتماد عليها لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية. ويفتقر مراجعو الحسابات في كينيا إلى النقاط المرجعية الدقيقة لبعض الأدوات.

٥٥- وهناك أيضاً حالات من التضارب بين متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد القيمة العادلة، وبين متطلبات مختلف اللوائح والتشريعات. ففي كينيا، رفضت الهيئة التنظيمية في بعض الحالات القبول بالقيم العادلة المحددة وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة. ومن الأمثلة على ذلك تحديد المخصصات الاحتياطية بواسطة المنهجية التي حددها البنك المركزي للقطاع المصرفي، في مقابل تحديدها وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي. فقد أصدر بنك كينيا المركزي المبدأ التوجيهي رقم ١٠ المتعلق بتصنيف المخاطر بالنسبة للأصول والمخصصات الاحتياطية. ويشير القسم ٥(د) منه المتعلق بالحد الأدنى من المخصصات الاحتياطية بدقة شديدة إلى النسب المئوية الدنيا التي ينبغي أن تستخدمها المصارف لحساب المخصصات الاحتياطية. ويرى المعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين أن هذه المعدلات التي أوصى بها بنك كينيا المركزي عشوائية. وقد أوصى المعهد البنك المركزي بأن يسمح للمصارف باستخدام المعيار ٣٩ من معايير المحاسبة الدولية لتحديد هذه المخصصات

استناداً إلى خبراتها الخاصة في مجالي تحديد واسترداد قروض الحوافظ المالية. إضافة إلى ذلك، ينبغي بالنسبة للقروض الشخصية الكبيرة أن تُحدد الخسارة لكل حالة على حدة، باستخدام التدفقات النقدية المخصومة من أقساط السداد والتأمين.

٥٦- وبشكل عام هناك حاجة للمزيد من النقاش حول استخدام القيم العادلة. وما يزيد الوضع سوءاً هو غياب البيانات الدقيقة الموثوقة عن تقلب أسعار الخصم، وبيانات القطاع أو الشركة لدعم اتجاهات التدفقات النقدية، وإيرادات المحاصيل، وإيرادات القروض، ومعدلات القروض المتعثرة، ونقص الأسواق أو تخلف القائمة منها. وثمة حاجة لتحديد البنود التي يمكن قياسها بقيم عادلة والبنود التي لا يمكن قياسها بهذه القيم. كما أن وضع نقاط مرجعية قطاعية من شأنه أن يساعد في تحديد القيم العادلة لبعض البنود.

٥٧- وأسهم إصدار المعيار الدولي للإبلاغ المالي ٤ المتعلق بعقود التأمين في إضفاء المزيد من التعقيد على الإبلاغ المالي بالنسبة للقطاع المذكور. فقد كان قطاع التأمين سابقاً يعدّ بيانات دخل منفصلة للأنشطة التجارية الطويلة الأمد والقصيرة الأمد. ولكن تلك الممارسة لم تعد مقبولة وهو ما يعارضه الكثير من العناصر الفاعلة في هذا القطاع. كما أن الحاجة إلى تقديم معلومات قابلة للمقارنة، بالنسبة لبعض البنود بشكل خاص، أثارت صعوبات أيضاً بالنسبة لمعدّي البيانات.

٥٨- وثمة تضارب بين متطلبات الإبلاغ الواردة في المعيار الدولي للإبلاغ المالي ٤ ومتطلبات قانون التأمين. فالقانون مثلاً ينصّ صراحةً على الأساليب التي ينبغي لشركات التأمين تطبيقها لدى حساب احتياطيات المطالبات في إطار أنشطة التأمين العامة. وعليه، عندما يتمّ حساب مبالغ المخصصات المدفوعة لمطالب نشأت ولكن لم يتمّ تقديرها بعد، فإن قانون التأمين ينصّ على نسب مئوية دنيا لاستخدامها وفقاً لمستويات الأقساط الصافية المكتوبة. ويتعين على جميع شركات التأمين استخدام هذه النسب المئوية. أما المعيار الدولي للإبلاغ المالي ٤ فإنه يقتضي بالمقابل تحديد النسب المئوية المستخدمة استناداً إلى الخبرة السابقة لشركة التأمين المعنية، مما قد يترجم بمعدلات أدنى.

٥٩- وهناك جوانب أخرى يتجلى فيها التضارب مع الجهة المنظمة لقطاع التأمين في كينيا، وتتعلق بالنهج الذي يعتمده المعيار الدولي للإبلاغ المالي ٤ لتحديد الربح الخاضع للضريبة بالنسبة لأنشطة التأمين على الحياة، ولا سيما جراء الصعوبات التي يثيرها فصل العقود بين عنصر الاستثمار (الإيداع) وعنصر التأمين. ويتمثل أحد أهم الشواغل في هذا القطاع في الإبلاغ عن الفوائض في حساب الأرباح والخسائر التي لا توزع على المساهمين.

٦٠- ولمواجهة التحديات التي يواجهها قطاع التأمين، قام المعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين بإعداد نموذج للبيانات المالية يوضح كيفية تطبيق المعيار الدولي للإبلاغ المالي ٤ في هذا القطاع. وأشرك المعهد، في سياق إعداد هذه البيانات، شتى الجهات ذات المصلحة بما في ذلك الجهة المنظمة لقطاع التأمين وواسطة شركات التأمين الكينية، وهو كيان جامع يمثل شتى شركات التأمين. ولكن لأن هناك العديد من التقارير التي ينبغي تقديمها للجهة المنظمة لقطاع التأمين وفقاً لقانون التأمين، فإن هذه الجهة المنظمة صرّحت بأنه في حين يُنتظر من شركات التأمين أن تقدم بيانات مالية متوافقة مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي بشكل عام، فإن عليها في الوقت ذاته أن تعدّ

كشوفاً للجهة المنظمة وفقاً للقانون. وفي حالة وجود اختلافات بين الكشوف والبيانات المالية، فسوف تعدّ صيغ توافقية مناسبة يدققها مراجعو حسابات.

٦١- وينبغي مع ذلك الإشارة إلى أن الجهة المنظمة لقطاع التأمين لا تمتلك الموارد والقدرة على استعراض البيانات المالية التي تقدمها شركات التأمين العديدة وتحديد مستوى امتثالها للمعايير الدولية للإبلاغ المالي.

٦٢- وثمة مجال آخر تُواجه فيه صعوبات على صعيد إنفاذ الامتثال هو تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي ١٧ بشأن الإيجارات. فشرط فصل الأراضي عن المباني كان صعب التنفيذ، وبخاصة عندما لا تُفصل تكلفة الأراضي عن المباني في دفاتر الكيان المعني. ولذلك كان من الصعب تحديد نسبة كل من الأراضي والمباني من التكلفة، ولا سيما عندما يتمّ شراؤهما معاً لنفس الغرض ويتمّ تقييدهما بالقيمة الشرائية. فالطريقة الموصى بها لتوزيع التكاليف بين الأراضي والمباني قد تستتبع تكاليف إضافية من قبيل الاستعانة بمقيّمين مهنيين.

٦٣- وقد اعترضت الجهات التنظيمية ومعدّو البيانات على المعيار المحاسبي الدولي ١٧ المتعلق بالإيجارات أيضاً، لعدد من الاعتبارات. ففي بعض الحالات، يُطلب من الشركات التي صنّفت الأرض المؤجرة تحت بند عقود الإيجار الطويلة الأمد بإعادة تصنيفها كإيجارات تشغيلية وفقاً لبنود العقد. وفي هذه الظروف، تطالب هذه الشركات بإعادة تسجيل مكاسب إعادة التقييم. وإضافة إلى ذلك، بعد إعادة تصنيف الإيجارات، يتعين استهلاك الإيجارات التشغيلية المدفوعة مسبقاً وتوزيعها على فترة الإيجار، في حين كانت هذه الإيجارات سابقاً تعتبر طويلة الأمد ومن ثم غير قابلة للاستهلاك. وكان الأثر المباشر لهذه العملية هو خفض الأرباح المبلغ عنها رغم أن مبلغها ضئيل بالنسبة للإيجارات التي تبلغ مدتها ٩٩٩ سنة مثلاً. أما الأثر الأكبر فتمثل في الانعكاسات على كفاية رأس المال، ولا سيما بالنسبة للمصارف وشركات التأمين التي تتعامل بمستويات صارمة من كفاية رأس المال تحددها الجهات التنظيمية المختلفة. وكانت الآثار على رأس المال جسيمة بالفعل بالنسبة للمؤسسات المصرفية التي تملك أراضٍ بموجب عقود إيجار شارفت على الانتهاء، لأن التعديلات المسبقة على الاحتياطيات تسري على التكلفة الكاملة لهذه الإيجارات. وللحد من هذه الآثار، اضطرت بعض المؤسسات المصرفية إلى التخلص من الأصول غير الأساسية كالأراضي والمباني المؤجرة، ولا سيما المتخذة كاستثمارات.

٦٤- كما شكلت معاملة الاحتياطيات غير المحققة مصدر قلق أيضاً بالنسبة للجهات التنظيمية. فالمعيار المحاسبي الدولي ٤٠ المتعلق بالممتلكات الاستثمارية يتيح إثبات المكسب أو الخسارة الناجمين عن تغير القيمة العادلة للممتلكات العقارية في بيان الأرباح والخسائر للفترة المعنية. وقد أثار ذلك قلق الجهات التنظيمية لما قد ينجم عنه من ثغرة قد تتيح للشركات التلاعب بأدائها. وسرعان ما أصدرت الجهة المنظمة لقطاع التأمين تعميماً لجميع شركات التأمين تشرح فيها الطريقة التي ينبغي بها معاملة الاحتياطيات غير المحققة. وأشار هذا التعميم إلى أنه لا يجوز توزيع أكثر من ٥٠ في المائة من هذه الاحتياطيات كأرباح أسهم وإلى أنه يتعين رسملة ما تبقى.

٦٥- وفي الآن ذاته، يشعر معدّو البيانات بالقلق لأن إدراج الأرباح غير المحققة في بيان الأرباح والخسائر قد يحدو بالسلطات الضريبية إلى إخضاعها للضريبة. وهو جانب لم يُحسم بعد وقد أشرك المعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين السلطات الضريبية المعنية بغية التوصل في نهاية الأمر إلى وضع مبادئ توجيهية تنظم هذه المسألة لاحقاً.

حالة تنفيذ معايير مراجعة الحسابات

٦٦- بدأ المعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين برنامجاً لاستعراض الجودة في عام ٢٠٠٤، وكان الهدف من ذلك هو استعراض أداء شركات مراجعة الحسابات لتحديد مدى امتثالها لمعايير مراجعة الحسابات. وأجرى فريق من المعهد استعراضاً تجريبياً لسبع شركات في عام ٢٠٠٤ ومطلع عام ٢٠٠٥. وتمّ استعراض ثماني عشرة شركة أخرى لمراجعة الحسابات خلال عام ٢٠٠٥.

٦٧- ولم تكن نتائج الاستعراضات التجريبية مشجعة. فقد تبين وجود قصور هام لدى شركات مراجعة الحسابات في تطبيق معايير المراجعة. وبشكل خاص، تبين غياب أي توثيق لعملية مراجعة الحسابات ونقص الملفات المحفوظة. كما اتضح عدم امتثال المعايير الدولية للإبلاغ المالي، ولا سيما: المعيار المحاسبي الدولي ١ بشأن عرض البيانات المالية، والمعيار المحاسبي الدولي ١٢ بشأن الضرائب على الدخل، والمعيار المحاسبي الدولي ١٧ بشأن الإيجارات، والمعيار المحاسبي الدولي ١٦ بشأن الممتلكات والمنشآت والمعدات، والمعيار المحاسبي الدولي ٣٩ بشأن إثبات وقياس الأدوات المالية، والمعيار المحاسبي الدولي ٤٠ بشأن الممتلكات الاستثمارية. وتمّ التطرق سابقاً لأسباب عدم الامتثال في هذه المجالات.

٦٨- وتشمل جوانب الضعف الأخرى الملحوظة افتقاراً عاماً للأدلة التي تثبت فهم وتطبيق معايير مراقبة الجودة وقلة الوثائق المتعلقة بسياسات وإجراءات مراقبة الجودة، فضلاً عن قلة أدلة امتثال المعايير المهنية لمراجعة الحسابات، وخاصةً المعايير الدولية لمراجعة الحسابات: ٣٠٠، و٣١٥، و٤٠٠، و٦١٠، و٢٥٠، و٥٢٠، و٥٠٥، و٤٠٠ و٢٦٠ التي تغطي عملية التخطيط برمتها، والمعيار ٢٢٠ لا سيما فيما يتعلق بمراجعة استقلال الشركة، والمعيار ٥٣٠ بشأن العينات، والمعيار ٥٤٥ فيما يتعلق بالقيمة العادلة، والمعيار ٥٧٠ فيما يتعلق بالمنشآت العاملة، والمعيار ٥٦٠ فيما يتعلق بالأحداث والطوارئ اللاحقة لصدور الميزانية العمومية. وتبين أيضاً ضعف توثيق عملية مراجعة الحسابات برمتها، ولا سيما فيما يتعلق بجمع وتسجيل الإجراءات وأدلة مراجعة الحسابات، والاستنتاجات المستخلصة، ونتائج الإبلاغ. وبشكل عام، تبين ضعف توثيق الأساس الذي يستند إليه رأي مراجعي الحسابات والإخفاق في إصدار مختلف الرسائل النموذجية المستخدمة في مراجعة الحسابات، بما في ذلك رسائل الالتزام، ورسائل التمثيل، والتصريح الرسمي من مراجع الحسابات المغادر، وخطة مراجعة الحسابات الشاملة في جملة أمور.

٦٩- وكانت الملاحظات الواردة من الشركات التي تمّ استعراض أدائها هو أن ثمة حاجة لتدريب مراجعي الحسابات تدريباً شاملاً لاستيعاب عملية مراجعة الحسابات وفهمها. ولذلك اتُخذ قرار بوضع وحدة تدريب نموذجية وتعميمها على مراجعي الحسابات، وهو ما تحقق بالفعل في عام ٢٠٠٥. وقد حظي البرنامج الموجه لشركاء/مالكي شركات مراجعة الحسابات بدعم شديد من المعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين. وتقاضى المعهد ما يعادل ١٥٠ دولاراً أمريكياً من كل مشارك في التدريب الذي استغرق ثلاثة أيام. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٥، كان ٣٥٠ مراجعاً للحسابات قد شاركوا في البرنامج التدريبي وتحسنت نتائج استعراضات جودة مراجعة الحسابات.

٧٠- بيد أن ممارسي المهنة طلبوا من المعهد العمل على برنامج مشابه لموظفي مراجعة الحسابات ومساعدتهم على إصدار أدلة لمراجعة الحسابات بل حتى إصدار ملف نموذجي لمراجعة الحسابات بحيث يتسنى للشركات

الاسترشـــاد به في عملها. وقد باشر المعهد هذه المشاريع ويُنتظر بدء التدريب في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦ فضلاً عن إكمال الأدلة الاسترشادية والمراجع.

٧١- وفي عـــام ٢٠٠٦ عمم المعهد أيضاً البرنامج الكامل لاستعراض مراجعة الحسابات، هادفاً إلى استعراض أداء ١٣٠ شـــركة لمـــراجعة الحسابات هذا العام. ورغم تحقق تحسن طفيف، فإن من المرتقب أن تتجلى نتائج التدريـــب بوضـــوح في عـــام ٢٠٠٧ وما يليه من أعوام. وحينئذ فقط يمكن قياس مدى امتثال معايير مراجعة الحسابات.

رابعاً - العبر المستخلصة في عملية التنفيذ

٧٢- يكمن مفتاح تعزيز مستويات الامتثال في ضمان وجود أشخاص مدربين وملمّين باستخدام المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات. ويقتضي ذلك أن تركز عملية التأهيل على الكفاءة في استخدام شتى المعايير. وفي كينيا، حيث تختلف الهيئة المكلفة بعملية التأهيل عن المعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين الـــذي يشكل الهيئة الأساسية التي تحدد المعايير، فإن ثمة صعوبات في ضمان مواكبة عملية التأهيل للتطورات التي تشـــهدها المعـــايير. وتستغرق عملية تغيير المناهج الدراسية أو مراجعتها لمواكبة التغيرات التي طرأت على المعايير خلال السنوات القليلة الماضية زمناً طويلاً عادةً. كما أن تدريب المحاسبين ينقسم إلى شقين أيضاً: فهناك البرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعات والبرامج المهنية. وليست هناك آلية في كينيا للتنسيق بين هذين النوعين المختلفين من التدريب وضمان مواكبتهما معاً للتغيرات التي تشهدها مهنة المحاسبة. كما تنعدم الروابط بين الجامعات وبين المجلس الكيني الوطني لامتحانات المحاسبين وأمناء السر والمعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين، وهي مسألة تستدعي التصدي لها. وتنبغي الإشارة كذلك إلى أن عدد المحاسبين المؤهلين في كينيا ضئيل، إذ لم يزد عددهم عن ١٠ ٠٠٠ محاسب مؤهل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٧٣- وبالإضـــافة إلى ذلـــك فإن غالبية معدّي البيانات المالية لا يُتاح لهم الحصول على المعايير ولا يلمّون بها وبشتى التطورات الحاصلة لها. وفي حين يسعى المعهد الكيني للمحاسبين العامين المعتمدين إلى إتاحة المعايير، فإن تكلفتها باهظة بالنسبة لمعظم معدّي البيانات ومراجعي الحسابات. ويقتضي المعهد من أعضائه متابعة التعليم لعدد معين من الساعات سنوياً. بيد أن إحصاءات المعهد تشير إلى أن غالبية أعضائه لا يلتزمون بهذه المتطلبات. وتكمن أســـباب عدم الالتزام بمتطلبات التعليم المهني المستمر بشكل أساسي في تكلفة الحلقات الدراسية وحلقات العمل المخـــتلفة الـــتي ينظمها المعهد. وتبرز هذه المشكلة بشكل خاص بالنسبة للموظفين الذين لا يلتزم أرباب عملهم بســـداد تكلفة الحلقات الدراسية وحلقات العمل. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن المعهد في السنوات الماضية يمتلك الآليات اللازمة لإنفاذ متطلبات التعليم. إذ لم تكن تترتب أي نتائج على عدم الالتزام بالحد الأدنى من متطلبات التعليم. بيد أن مجلس إدارة المعهد قرر أن يجعل الالتزام بالحد الأدنى من متطلبات التعليم التي ينصّ عليها واحداً مـــن المعايير المستخدمة لتقييم مركز العضو في المجلس، وذلك ابتداءً من عام ٢٠٠٦. وعليه فإن أي عضو يطلب رسالة حسن سيرة من المعهد دون أن يكون قد أنهى الحد الأدنى من ساعات التعليم في عام ٢٠٠٥، يكون مطالباً بتقديم التزام خطي بالطريقة التي يعتزم بها تعويض هذا القصور خلال عام ٢٠٠٦. كما أطلق المعهد حملة لتعزيز الالتزام بالتعلم مدى الحياة بين أعضائه. وتشمل الحملة تقديم العروض أثناء المناسبات المختلفة التي ينظمها المعهد ونشر مقالات في الجريدة التي يصدرها مرتين شهرياً تركز على أهمية تطوير ثقافة التعلم مدى الحياة.

٧٤- وقد زاد المعهد مستوى التدريب ودعم المستخدمين كي يضمن أن أعضاءه يستوعبون المعايير بشكل كامل ويستطيعون تنفيذها دون صعوبة. بيد أن المعهد يواجه تحديات في الحصول على متخصصين أكفاء وفي الآن ذاته ضمان تكلفة معقولة للدورات التدريبية بالنسبة للجميع. ففي عام ٢٠٠٥، على سبيل المثال، قام المعهد بتنظيم سلسلة من الدورات التدريبية المتعلقة بضمان جودة مراجعة الحسابات. وكان الهدف من هذه الدورات شرح المفاهيم الأساسية لتقنيات مراجعة الحسابات للمعنيين وحظيت هذه الدورات بدعم مالي كبير من المعهد.

٧٥- ويحتاج المعهد لزيادة الدعم التقني الذي يقدمه لأعضائه ولذلك فقد تعهد ببناء قدراته التقنية. بيد أن ما يعرقل هذه العملية هو شح الموارد. فالمعهد يكافح لإصدار أدلة متنوعة وعينة من البيانات المالية للمساعدة على فهم المعايير. بيد أن هذه العملية تتمّ ببطء في بعض الأحيان بسبب نقص المتخصصين الذين يستوعبون هذه القضايا بشكل كاف لضمان إصدار أدلة بسيطة وشاملة في الوقت ذاته. وهو مجال يمكن لهيئات وضع المعايير أن تسخّر فيه مواردها المشتركة وأن تتبادل هذه الأدلة فيما بينها، ربما حتى على الصعيد الإقليمي.

٧٦- ويمكن اعتبار الغالبية العظمى من الشركات في كينيا من المؤسسات ذات الحجم الصغير أو المتوسط. وهي تُدار أو توجّه إلى حد كبير من قبل أصحابها وتصدر بياناتها المالية لاستخدام المصارف والسلطات الضريبية بشكل أساسي. وفي معظم الحالات، تفتقر هذه الشركات إلى مهام مالية محددة ولا توظّف محاسبين مؤهلين لضيق الموارد. وبما أن أصحاب هذه الشركات هم المتكفلون بإدارتها، فإن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسط الحجم لا ترى حافزاً للالتزام بمتطلبات الإبلاغ التي تنصّ عليها المعايير الدولية للإبلاغ المالي. وبالفعل، كلما كانت المعايير أكثر تعقيداً، قلّ احتمال استيعابها من هذه المؤسسات وارتفعت مستويات عدم الامتثال. وينبغي في هذا السياق تسريع مشروع المجلس الدولي لمعايير المحاسبة المتعلق بالإبلاغ الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولكن ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لحقيقة أن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية يختلف عن مفهومها في البلدان المتقدمة. ولعلنا بحاجة إلى مجموعة معايير مبسطة جداً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية.

٧٧- وتحتاج المعاهد إلى زيادة مشاركتها في وضع المعايير، من أجل استشراف التغيرات التي قد تطرأ على هذه المعايير. وقد لا يكون ذلك ممكناً على صعيد فرادى المعاهد، ولكن تحقيقه ممكن عن طريق الهيئات الإقليمية كاتحاد المحاسبين لشرق أفريقيا ووسطها وجنوبها واتحاد المحاسبين القانونيين المعتمدين، في حالة البلدان الأفريقية. ومن شأن تعزيز المشاركة أن يضمن استشراف تحديات التنفيذ قبل الانتهاء من وضع المعايير. وفي الواقع، ينبغي إشراك الهيئات التي تحدد المعايير في جميع مراحل عملية وضع المعايير عندما يكون للمعايير المقترحة أثر على القطاعات التي تنظمها هذه الهيئات. بيد أن ذلك لن يكون سهلاً لأن هذه الهيئات نفسها مقيدة وتفتقر إلى الموظفين ذوي الخبرة لفهم معايير الإبلاغ واستيعابها.

خامساً - الخلاصة

٧٨- يضطلع نظام الإبلاغ المالي المدعوم بمعايير رفيعة المستوى، كالمعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، بدور أساسي في التنمية الاقتصادية. ويسلط الاتجاه المتنامي للعولمة الضوء على أهمية دور إطار مشترك للإبلاغ المالي تدعمه معايير إبلاغ مالي قوية ومقبولة عالمياً. بيد أن تنفيذ هذه المعايير سيظل موضع جدل.

وهو ما تشهد عليه مستويات الامتثال التي ظلت متدنيةً بين الشركات الكينية حتى بعد مرور سبع سنوات على اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات في كينيا.

٧٩- ويقتضي تعزيز اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ ومراجعة الحسابات نهجاً متعدد الأوجه. وينبغي التركيز على تبسيط المعايير نفسها واستحداث منهجٍ ثابت أو فترة محددة لا تُصدر فيها أي معايير جديدة إلى أن يتمّ استيعاب المعايير القائمة بشكل جيد وشامل. ويجب الاعتراف بالاحتياجات المختلفة لشتى فئات الشركات، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في مجال الإبلاغ المالي. فهذه المؤسسات تقتضي مجموعة مبسطة جداً من المعايير لتشجيع الامتثال على هذه المستويات. وفيما يتعلق بالاقتصادات النامية، فإن أغلب تفاعل الجمهور مع الاقتصاد يتجلى على مستوى الشركات الصغيرة جداً والصغيرة، وإذا تمّ التسليم بأهمية الإبلاغ المالي السليم على هذه المستويات، مع استنادها إلى معايير مبسطة ولكن عالية الجودة، فإن تأثير الإبلاغ المالي السليم سينعكس على بقية الاقتصاد دون شك.

٨٠- ويتعين التصدي لعملية التعليم لأنها تزود معدّي البيانات ومراجعي الحسابات بالأدوات التي يحتاجونها لفهم عملية الإبلاغ المالي بواسطة المعايير الدولية للإبلاغ المالي والمعايير الدولية لمراجعة الحسابات والمشاركة فيها. وفي هذه الحالة، ينبغي أن تشمل عملية التعليم مراحل التأهيل السابقة واللاحقة لشهادة المحاسبة. ويتعين على المحاسبين مراجعة وتعزيز مهاراتهم باستمرار لمواكبة المهنة. وفي هذا السياق، يجب تقوية الهيئات المهنية لضمان الحفاظ على كفاءة أعضائها والتزامهم باعتماد المعايير الدولية للإبلاغ والامتثال لها.

٨١- وأخيراً، تنبغي المثابرة في السعي إلى تنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي، مهما بدا التحدي شاقاً.

- - - - -